برامج التعليم العالي وخدمة التنمية المستدامة في الجامعة الجزائرية
(علوم الرياضة نموذجا)

أ.د فاتح عبدلي[1] أ.د حفيظ قميني[2]

1- جامعة سوق أهراس، f.abdeli@univ-soukahras.dz

2- جامعة أم البواقي، coucou_ab@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/03/18 **تاريخ المراجعة:** 2019/03/18 **تاريخ القبول:** 2021/06/24

ملخص

الجزائر من بين الدول التي سعت نحو فكرة التنمية المستدامة الشاملة بحيث لم تستثنى برامج التكوين في علوم الرياضة من هذا الهدف فقد خصصت في ثنايا مخططات التنمية مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على تحسين ورفع مستوى المورد والرأسمال البشري من خلال فتح المجال للتربصات العلمية لفائدة الأساتذة وتسهيل تنظيم دورات تكوين للعاملين في قطاع التعليم العالي من أساتذة وإداريين لتمكينهم من اكتساب الآليات والمهارات الحديثة والمتطورة حتى يكون كل منهم وسيلة من وسائل تحقيق التنمية المستدامة، فإلى أي مدى تحقق ذلك؟

الكلمات المفاتيح: تعليم عالي، برامج التكوين، علوم الرياضة، تنمية مستدامة.

Higher Education Programs and the Department of Sustainable Development in the Algerian University (Sport Science Model)

Abstract

Algeria is one of the countries that have embraced the idea of global sustainable development so that sport science training programs are not excluded from this goal. As part of the development plans, a number of strategies has been developed in order to improve and increase the level of human resources and to providetraining to teachers and administrators in the higher education sector to enable them to acquire sophisticated modern mechanisms and skills, so that each is a means of achieving sustainable development.

Keywords: Higher education, training programs, sports science, sustainable development.

Les programmes d'enseignement supérieur et le service du développement durable à l'université algérienne (Exemple dessciences du sport)

Résumé

L'Algérie est l'un des pays qui s'est attaché à l'idée d'un développement durable global, afin que les programmes de formation en sciences du sport ne soient pas exclus de cet objectif. Dans le cadre des plans de développement, un certain nombre de stratégies a été élaboré pour améliorer et augmenter le niveau des ressources humaines et proposer des formations aux enseignants et administrateurs du secteur de l'enseignement supérieur pour leur permettre d'acquérir des mécanismes et des compétences modernes et sophistiquées, de manière à ce que chacun d'entre eux soit un moyen de parvenir à un développement durable.

Mots-clés: Enseignement supérieur, programmes de formation, sciences du sport, développement durable.

المؤلف المرسل: أ.د فاتح عبدلي، fateh_abdelli@hotmail.com

مقدمة

لقد دفع التطور في المجالات التكنولوجية خصوصا المرتبطة بخدمة الإنسان بشكل مباشر إلى الاهتمام بالتنمية ومختلف الآليات التي من شأنها تحقيق ذلك والمحافظة على الحد الأدنى منها، فمنذ العقد الرابع من القرن الماضي كان التوجه نحو التصنيع واضحا كإستراتيجية للرفع من المداخيل للدول او اللجوء للاستدانة او تكثيف الصادرات لتغطية الحاجة، وهذا جعل من التنمية أحادية الطابع وهو الاقتصادي، فعندما كان الحديث عن استراتيجيات التنمية كان المقصود هو السعي لتطوير الاقتصاد وبالتالي المراد منه النمو الاقتصادي، في حقيقة الأمر كان لهذه الإستراتيجية آثار سلبية مما حتم على مسئولو الدول البحث في آليات جديرة بإعادة الاعتبار للبعد الاجتماعي وإشراك القاعدة الشعبية بمختلف مقوماتها وما تمتلكه من طاقات في المساهمة في تحقيق التنمية وهذا على أساس التوزيع العادل للفرص مثلما حدث في الجزائر من منطلق مقولة الرئيس حينها "الأرض لمن يخدمها" فقد تم توزيع الأراضي على الفلاحين للمساهمة في التنمية، ومع بداية الثمانينات كان الاختلال واضح في الموازنة بين مختلف القطاعات وظهر بشكل جلي الأثر السلبي للاهتمام بجانب على حساب جانب آخر وهو ما دفع بالدول إلى الاهتمام بكل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، التربوية، الصحة، الزراعة.....، ومن أكثر المجالات التي لاقت الاهتمام في سبيل تحقيق التنمية وبالخصوص في المجتمعات والدول المتطورة كان قطاع التعليم والتعليم العالي إلا أن المشكلة التي تمخضت عن الاهتمام الشامل للقطاعات في سبيل التنمية الشاملة هو أن الاهتمام كان بكل قطاع مستقلا عن باقي القطاعات ومعالجة مشاكل القطاعات بصورة منفردة، وهذا الوضع دفع بشكل ملح المؤسسات إلى البحث في مفاصل التكامل بين القطاعات وهو ما اظهر مصطلح التنمية المتكاملة.

إن المراحل السابقة في الواقع أهملت عنصرا مهما كان دائما المصدر الأساسي لكل القطاعات والملعب او بالأحرى الميدان الذي تدار على أرضيته الاستراتيجيات الهادفة للتنمية، وقد تفطن العاملون على تحقيق التنمية وصناعة برامجها إلى الصراخ الذي تصدره البيئة ومواردها المختلفة جراء الاستنزاف والاستغلال الغير معقول في الكثير من الأحيان، وللحفاظ على الموارد البيئية المختلفة من اجل استمرار التنمية تحتم البحث عن آليات من شأنها الموازنة بين استمرار نمو القطاعات المختلفة من جهة واستمرار الموارد البيئية اللازمة لذلك، وهذا ما أنتج سياسة جديدة عرفت بالتنمية المستدامة، وبالنظر لأهمية قطاع التعليم العالي على أساس انه موطن صناعة العقل البشري الذي من شأنه قيادة قاطرة التنمية المستدامة وإيجاد الميكانيزمات المناسبة للحفاظ على مصادر التنمية، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان هذا العقل على اطلاع بمتطلبات التنمية المستدامة وعليه يمكن أن يجعل من ما يقدمه من تعليم وتكوين قاعدة للمساهمة في التنمية المستدامة وفق مبدأ تكامل القطاعات المختلفة.

ونظرا لكون ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية من الميادين المستقطبة لحاملي شهادة البكالوريا قصد التسجيل الجامعي وتلقي التكوين الذي يكفل لهم ولوج عالم البحث والشغل ومن ثم المساهمة في بناء المجتمع من خلال مختلف مخرجات هذا التكوين كالإعلام والتربية والسياحة والمنافسات الرياضية وما يرتبط بها من إشهار وتسويق....، ولهذا سوف نحاول في هذا البحث أن نسلط الضوء على العنصر الأساسي في عملية التعليم العالي ألا وهو الأستاذ والموظف ومدى اطلاعه على مقومات التنمية المستدامة وماهو الدور الذي يلعبه في ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1- تساؤلات البحث:

- ماهو مفهوم التنمية المستدامة وماهي علاقتها بالتعليم العالي؟

- هل يوجد فضاء يشجع على التنمية المستدامة وأبعادها لدى أساتذة وموظفو معاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية حسب البرامج المرتبطة بأبعادها ؟

2- أهمية البحث:

إن أهمية البحث تنبع من أهمية الموضوع، فالحديث عن التنمية المستدامة هو حديث عن استمرار الأمم وبقائها، فالتنمية المستدامة من خلال ارتباطها بالتعليم والتكوين عموما والتعليم العالي بوجه خاص ومدى نجاح هذا التعليم ليكون نوعيا يحقق مخرجات ذات مستوى عال من حيث الإطارات أو البرامج والبحوث التي من شأنها وضع استراتيجيات ذات نوعية لتغطية الأبعاد الأساسية للتنمية المتكاملة والمستمرة بالرغم من التغيرات والأزمات التي يمكن أن تواجه المخططات والبرامج التي تسطرها الدول والأنظمة فهي تكون بديلا ناجحا في الأوقات المناسبة.

3- اهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- تقديم المفهوم الأكثر دقة للتنمية المستدامة
- ربط مفهوم التنمية المستدامة بالتعليم العالي
- معرفة مستوى وعي أساتذة التعليم العالي والموظفين بأبعاد التنمية المستدامة من خلال ما يقومون به من مهام في المنظومة التعليمية وما يقدمونه من محتوى.

4- ماهية ومفهوم التنمية المستدامة:

4-1- من الناحية اللغوية: من الناحية اللغوية مصطلح التنمية المستدامة مركب من المستدامة والتي هي من الفعل استدامة والذي أصله من دوام أي "الاستمرار أي طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه "[(1)] .

يمكن أن نصادف مصطلح المستدامة أو المستديمة، فبعض الدارسين قال بالتنمية المستدامة والآخر يقول بالتنمية المستديمة ترجمة للمصطلح الانجليزي sustainable [(2)].

كما أن واضعي مصطلح التنمية المستدامة قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالمنا المعاصر التي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية [(3)].

أما التنمية فهي من الفعل نمى وينمو أي يزيد وبالتالي من حيث ارتباطها بالديمومة تعني الزيادة والتطور.

4-2- من حيث المفهوم: من حيث المفهوم تعددت تعريفات التنمية المستدامة فقد تم تعريفها للمرة الأولى من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وهذا في أواخر الثمانينات في تقريرها السنوي لسنة 1987 على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[(4)].

كما تم تعريفها على أنها " عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها"[(5)].

وحسب قمة الأرض لعام 1992 بالبرازيل تم تعريفها بأنها هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهات احتياجات القرن الـ21[(6)].

من حيث ارتباطها بالتعليم العالي يمكن تعريفها على أنها عملية استغلال الموارد البشرية واللوجيستية التكنولوجية والبرامج وتوجيهها لخدمة مختلف قطاعات المجتمع دون الإضرار بالمخزون البيئي للموارد المتاحة

حسب الطابع الجغرافي لمناطق البلاد، وهذا في الجزائر منصوص عليه من طرف اللجان والهيئات وفق التعليم العالي للتكوين المستمر وفق نظام LMD الذي يؤكد على فتح التخصصات وفق خصوصيات المنطقة وما تتوفر عليه من موارد من جهة ومتطلبات سوق العمل المحلي بالدرجة الأولى من جهة ثانية، كأن يتم تكوين الطلبة في السياحة الجبلية في المعاهد والجامعات الموجودة في المناطق الجبلية أو فتح تخصصات في المجال الرياضي في الرياضات المائية في المعاهد الموجودة قرب السواحل.

5- أبعاد التنمية المستدامة:

من الخاطئ أن نعتقد أن البيئة ومكوناتها هي الأساس للتنمية المستدامة، فالحقيقة بعيدة على هذا بالنظر إلى المرتكزات التي تتطلبها التنمية المستدامة، فوجود الثروات الطبيعية دون برامج عقلانية مدروسة وموارد بشرية من إطارات وأدمغة متمكنة بالإضافة إلى ثقافة إنتاجية مغروسة لدى أفراد المجتمع وقناعات بأهمية الحفاظ على تلك الموارد سوف يساهم لا محالة في إهدارها سعيا وراء توسيع الإنتاج والربح، ولهذا يمكن تلخيص الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة فيما يلي:

- البعد الطبيعي ويقصد به النظام الايكولوجي والطبيعي ومختلف موارده" التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية بهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة"[7].
- البعد البشري وهو مختلف الإمكانات والقدرات البشرية من يد عاملة مؤهلة وإطارات.
- البعد المادي وهو الكتلة المالية والنظام البنكي أو النقدي.
- البعد الخام وهو المواد القابلة للتحويل إلى سلع أو تكون في صورة خدمات.
- البعد الاجتماعي وهو مجمل القيم والثقافات والعادات السائدة في المجتمع فنجد بعض المجتمعات نجد ان الحفاظ على الموارد الطبيعية هو من عقيدتها وقيمها كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية الإسلامية فديننا الحنيف ينص ويأمر بعدم الإسراف والتبذير وكذلك يحث على العمل وينبذ الكسل والاتكال على الغير" فالإنسان يشكل جوهر التنمية.

وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي" [8].

6- مبادئ التنمية المستدامة:

إن المحافظة على ديمومة التنمية دون التأثير السلبي على البيئة التي نعيش فيها من خلال استغلال ثرواتها لا يكون إلا من خلال احترام العلاقة التكاملية أي بتخصيص قصط من التكنولوجية والصناعة في خدمة هذه البيئة ذاتها، ومن أمثلة ذلك أماكن الردم التقني للفضلات وتحويلها لطاقة بديلة هو صورة من صور المحافظة علة البيئة فبذلك نوقف التلوث البيئي ونخلق مصادر بديلة للطاقة من شئنها تقليل نفاذ المخزون البيئي من الموارد، ومن المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة وفق هذا التوجه نذكر:

1-6- المساهمة الشعبية، والمقصود منه هو إتاحة الفرص لكل الجهات بالمشاركة في وضع الخطط والبرامج الهادفة للتنمية المستدامة من خلال الجمعيات التي نجدها في التجمعات السكنية سواء الصغيرة منها او الكبيرة

وكذلك في المدن والأرياف وبشكل جماعي أو فردي، وتعتمد على مبدأ لامركزية القرار فان لم يكن لبعضها دور في التخطيط والبرمجة فعلى الاقل في المتابعة والمراجعة، فالتقليل من تلوث البيئة ليس مسؤولية المصانع والمركبات الكبيرة فقط او التابعة للحكومات بل مسؤولية الأفراد من مختلف المواقع فالمواطن البسيط الذي يحافظ على الثروة المائية والغابية من التلف يقدم بذلك جزء من المحافظة على استمرارية التنمية الشاملة .

كما ان التقليل من استعمال المركبات والسيارات الخاصة من طرف الأفراد والتوجه نحو الوسائل ذات الطابع الجماعي الى للضرورة من شأنه التقليل من الانبعاث في مخلفات هذه المركبات والذي من شأنه الزيادة في أضرار طبقة الأوزون والاحتباس الحراري وما ينجر عنه من تقلبات وكوارث بيئية تكون في الغالب آثارها مدمرة للأفراد والمجتمعات.

6-2- الموازنة بين استهلاك الموارد ووتيرة تجددها في الطبيعة.

6-3- التوزيع العادل للناتج من عملية التنمية من حيث الرقع الجغرافية والطبقية بين افراد المجتمع.

6-4- السعي نحو الناتج القابل للتدوير.

6-5- الاكتفاء في استغلال الموارد المحلية دون اللجوء للاستيراد خصوصا ما تعلق بالمواد التي تتطلب معالجة اكبر.

6-6- مراعاة القدرات البيئية في التخلص من النفايات التي تخلفها مختلف نشاطات المجتمع.

6-7- العمل وفق نظام متكامل يشرك مختلف القطاعات والجوانب للمحافظة على حياة المجتمعات ومكوناتها وهو ما يعرف بأسلوب النظم.

7- التنمية المستدامة في الجزائر:

في إطار المضي الجاد نحو تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وإيمانا بأهميتها سعت الدولة من خلال السلطة التشريعية إلى سن مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات في سبيل تحقيق ذلك، ومن اهم النصوص التي صدرت في هذا الإطار نجد [9]:

- **قانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادي الاول 1424 الموافق لـ 19 جويلية 2003م:**

ينص هذا القانون على حماية البيئة ومختلف مواردها، خصوصا المادة 02 منه والتي تؤكد على ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم، بالإضافة إلى ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للمواد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

- **القانون 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 م** والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، يهدف إلى إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع نشاطات السكان ووسائل التنمية والمحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.

- **القانون 01-19 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 م:**

والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وهذا القانون جاء لمراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، فهو يسمح بتقرير كميتها، كما يسنح بتحديد عدد مراكز ومواقع الردم و المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد.

- **قانون رقم 6-07 المؤرخ في 13 ماي :2007** المتعلق بتسيير المساحات الخضراء.
- **قانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 يتعلق بحماية السواحل وتنميتها، ج 1 العدد 10.**
- **القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 عدد 34، والمتعلق بانشاء المدن الجديدة وتهيئتها.**

• **قانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004** المتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة.

من خلال النصوص والقوانين المشار إليها كمثال لا للحصر يظهر الاهتمام الكبير بتفعيل وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الواقع افرز غير ذلك فان السواحل لم تحضي بما نصت عليه القوانين فنجد البعد السياحي في استغلال السواحل لم يثمر وجها جماليا وحضاريا بمستوى الثروة الطبيعية للشريط الساحلي الذي يزيد عن 1200 كم مربع في الجزائر ولم يستقطب ما كان متوقع، كما أن الكم الهائل للنفايات بشكل عشوائي يؤكد على أن القضية ليست قوانين ونصوص بل هي ثقافة مجتمع وهو من أبعاد التنمية المستدامة وفق مبدأ التكامل بين القطاعات وأبعاد التنمية .

8- التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي من مؤشرات تقدم الدول وتطورها بالنظر لتأثير مخرجاته وأهميتها في الدفع بعجلة التنمية، وهذا حسب نوعية التعليم فقد ينقلب إلى مصدر من مصادر التخلف ،كأن يصبح التعليم العالي مصدرا للبطالة وهدرا للمال، أما من حيث تعريف التعليم العالي فهو التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة البكالوريا، و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع خمس سنوات في مرحلة التدرج، ويمكن أن يواصل الطالب دراسته فيما بعد التدرج باستثناء الطب، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي وهو" كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة" [(10)].

ومن أشكال المؤسسات التي تعنى بالتعليم العالي هناك المدارس العليا والأكاديميات و المعاهد المستقلة، فهي تقدم شهادات عليا بنفس ميزات الجامعة وأحيانا تفوقها من حيث التصنيف بالنظر للاتفاقيات التي تكتسي الطابع الدولي من جهة ونوعية التكوين التي تنعكس على سمعتها " و على النقيض من الجامعات فإن الأنواع المألوفة من مؤسسات التعليم العالي الأخرى هي الكليات والأكاديميات، تركز على واحد أو اثنين من حقول المعرفة"[(11)].

9- عناصر عملية التعليم العالي:

يمكن تقسيم العناصر المرتبطة بعملية التعليم العالي إلى فاعلين ومستفيدين وهذا حسب نوع العلاقة بالجامعة والعملية التعليمية:

9-1- الفاعلين: وهم الطلبة وهيئة التدريس،الوسائل،البرامج ومحتوياتها،المكتبات، الإدارة المخابر، مؤسسات التربصات الميدانية، وسوف نحاول استعراض أهم هذه العناصر.

9-1-1- الطلبة: يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية و التي يتم من خلالها إعدادهم و التأثير في سلوكهم، اتجاهاتهم و تزويدهم بالمعلومات و المعارف و المهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، و هو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك، أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين الرأس مال المادي[(12)].

9-1-2- هيئة التدريس: تعتبر هيئة التدريس والممثلة أساسا في الأستاذ من أهم العناصر الفاعلة في العملية التعليمية بالتعليم العالي، فهي من ينشط التعليم ويشترط فيها الكفاءة والنوعية مع مراعاة التوافق من حيث العدد

حسب الحاجة، فزيادة عدد الأساتذة عن المقدار المطلوب يؤدي إلى ظهور آثار سلبية في مقدمتها هدر المال وصعوبة التكفل وتراجع المستوى في حالة تقليل حجم التكليف وزيادة الفراغ، كما ان وجود عدد اقل من المطلوب في الأساتذة يؤدي إلى زيادة في أعباء التدريس وحجم التكليف وهو ما ينعكس سلبا على نوعية التعليم .

9-1-3- المناهج ومحتويات البرامج: العلاقة بين الأستاذ والطلبة تكون عبر المادة العلمية التي يتم تحديد أبعادها الرئيسية من خلال محتويات برامج التدريس والمناهج الموافقة لذلك، وفي الجزائر ومنذ اعتماد التدريس وفق نظام LMD سنة 2004 مرورا بمحطات تقييم وموائمة البرامج في بداية 2014 ظهر جليا الحرص الكبير من طرف الوزارة الوصية على تحسين نوعية التعليم والرفع من الاتفاقيات الدولية مع الجامعات في مختلف التخصصات والتأكيد على التكوين الاقامي للطلبة وبرنامج تحسين المستوى للأساتذة في مخابر البحث العلمي الأجنبية، وهذا لهدف ترشيد تسيير الميزانية بالشكل الذي يرفع من مستوى التعليم .

أما باقي العناصر فكان الاهتمام بها واضحا من خلال إثراء المكتبات بشكل واضح ووضع أرضية الكترونية للتوثيق والمراجع العلمية وهو ما يعرف بـ SNDL، وكذلك تخصيص ميزانية ضخمة لفتح المخابر وتفعيلها ومختلف أنماط البحث مثل مشاريع CNEPRU . PNR وغيرها من منابر البحث المتاحة.

9-2- المستفيدون: من أهم العناصر المستفيدة من التعليم العالي هم الطلبة أنفسهم بحيث يتخرج الطالب بعد مدة تكوين كافية وهو يحمل شهادة تمكنه من التطلع للمستقبل وولوج عالم الشغل وكذلك أرباب العمل والشركاء الاجتماعيين من شركات ومؤسسات وقطاعات أخرى كالصحة والتربية فخريجي الجامعة هم الوقود الأساسي الذي يشغل هذه القطاعات، كما ان المجتمع يستفيد من التعليم العالي لأنه مصب الطاقات والإطارات التي تعمل على إرساء أسس هذا المجتمع في بناء حضاري قوي .

10- جودة التعليم العالي والتنمية المستدامة:

من الجدير بالذكر أن الجودة و الاهتمام بها، كان منذ أن وجد الإنسان على البسيطة، حيث مثلت الجودة هدفه في كافة سياقات حياته .إلا أن الجانب العلمي في الاهتمام بالجودة Quality يعود إلى العشرينات من القرن الماضي، و يشكل مرتكزا من خلال إسهامات المهندس فريدريك تايلر W.Frederick Taylor، و قيامه بدراسة الحركة و الوقت Motion and time study ومنذ ذلك الوقت أصبحت الجودة محط اهتمام العديد من الباحثين[13].

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الى ضمان جودة التعليم العالي مركزة في ذلك وبشكل واضح على المورد البشري، فقد شكلت خلايا ضمان الجودة في كل المؤسسات الجامعية وأولت لها اهتماما بالغا ،وبالنظر لأهمية الإطار الكفء في الدفع بعجلة التنمية وضمان ديمومتها فقد حاولت التكفل بمختلف الجوانب العلمية والثقافية وغيرها لأن وجود إطارات متكاملة التكوين يساعد في ترجمة ونقل المعرفة بالصورة الصحيحة التي تتطلبها التنمية بأبعادها المختلفة، ويظهر بشكل واضح الأهداف التي تصبو اليها الحكومة من خلال اهتمامها بالمورد البشري وهذا من خلال النقاط التالية:

- التأكيد على التحكم في تكنولوجية المعرفة، توسيع دائرة البحث العلمي وتكثيف المعرفة.
- جلب الخبراء والمتخصصين في شكل دورات تكوينية وأيام دراسية.
- إخضاع الأساتذة حديثي التوظيف الى تكوين ومتابعة من طرف الخبراء والأساتذة ذو الخبرة المهنية الميدانية، الحث على النشر والتأليف العلمي الأكاديمي.

- فتح المجال أمام الأساتذة للمشاركة في الملتقيات العلمية خارج الوطن والاستفادة من التربصات العلمية وتكون التكاليف على عاتق الجامعة.
- التأكيد على البحث في مختلف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق التنمية.

11- منهج الدراسة:

للإجابة على أسئلة البحث نتبع المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد المناهج التي يتبعها الباحثون في المجالات العلميّة والأدبيّة والنفسيّة والطبيّة وغيرها وتقوم هذه المنهجية على دراسة إحدى الظواهر مهما كان تصنيفها كما هي موجودة على أرض الواقع، ووصفها وصفًا دقيقًا خاليًا من المبالغة أو التقليل عن طريق وضع تعريف لها ثم ذكر أسبابها وخصائصها وصفاتها ونتائجها ومضاعفاتها كيفًا وكمًا ومقدار تأثيرها على الإنسان وغيرها ومدى ترابطها أو ارتباطها بغيرها من الظواهر الأخرى ويعتبر الملائم لمثل هذه المواضيع " فهو استخدام العديد من الأساليب لجمع البيانات الخاصة بالدراسات مثل إجراء مقابلات مع العاملين وسؤالهم للتعرف على واجباتهم ومسؤولياتهم، والقيام بالملاحظات الشخصية لتحديد المتطلبات الخاصة بوظائفهم" [(14)].

12- مجتمع وعينة الدراسة:

12-1- المجتمع: يتمثل مجتمع هذه الدراسة في كل من الأساتذة والاداريين بمعاهد واقسام علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ببعض جامعات الشرق الجزائري (عنابة، سوق اهراس، ام البواقي، تبسة) والتي يقدر فيهم عدد الأساتذة والاداريين بـ 180 عنصر.

12-2- العينة: تم اخذ عينة الدراسة بطريقة عشوائية موزعة بشكل حصصي حسب المعاهد والاقسام وهذا بنسبة 50%، وهو مايمثل 90 عنصر وبالاستعانة ببعض الزملاء تم استرجاع 67 استمارة والتي مثلت عينة فعلية بنسبة 37% والتي تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من خلالها.

13- أدوات البحث:

تم استعمال استبيان يحتوي على مجموعة من العبارات المرتبطة باهم ابعاد التنمية المستدامة وهي البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وهدا في 22 عبارة مقسمة على الابعاد من 1 الى8 للبعد الاقتصادي،من 9 الى 16 للبعد الاجتماعي، من 17 الى 21 للبعد البيئي وقد تم وضع تدريج خماسي للاستبيان، وقد تم اخضاع الاستبيان لاختبارات الشروط السيكولوجية من ثبات وصدق وكانت كمايلي:

أ - ثبات الأداة:

جدول رقم (01): يبين معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان

	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي	الاستبيان ككل
معامل الفاكرومباخ	0.877	0.912	0.902	0.923
الصدق الذاتي	0.936	0.954	0.949	0.960

ب- ترجمة السلم:

جدول رقم (02): يبين ترجمة الاقتراحات الى درجات

الاقتراح	موافق تماما	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

14- عرض وتحليل النتائج:

14-1- قيم البعد الاقتصادي:

جدول رقم (03): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات البعد الاقتصادي

العبارات	المتوسط الحسابي للعبارات	القرار	الانحراف المعياري	المتوسط العام للبعد	القرار
يضع المعهد بين أيديكم إستراتيجية لتحقيق عمل /تدريس نوعي بأقل موارد	3,0000	متوسط	1,20000	2.62	ضعيف
يعمل المعهد على تقديم خدمات متنوعة باقل تكلفة	2,7451	ضعيف	,91309		
يعمل المعهد على تحيين نماذج العمل /تدريس تحقق ابعاد التطوير للمدى البعيد	2,2353	ضعيف	1,24239		
تعمل ادارة المعهد من حين لآخر على التذكير بالترشيد في استهلاك الطاقة ومختلف الموارد	2,7647	ضعيف	1,46408		
يعتمد المعهد في برامجه حسب المهام المسندة اليكم على تحقيق الجودة والنوعية في الخدمة	2,8235	ضعيف	1,29160		
تقوم ادارة المعهد بالتحسيس المستمر على تحسين ما تقدمونه وتضع آليات لتقييم ذلك	2,5882	ضعيف	1,35907		
تذكركم ادارة المعهد باهمية ماتقومون به تحقيق التنمية المستدامة	2,2941	ضعيف	1,30068		
يسعى المعهد الى تلبية حاجات المجتمع والتفاعل معه باستمرار	2,5882	ضعيف	,85268		

الشكل رقم (01): يبين توزيع متوسطات عبارات البعد الاقتصادي

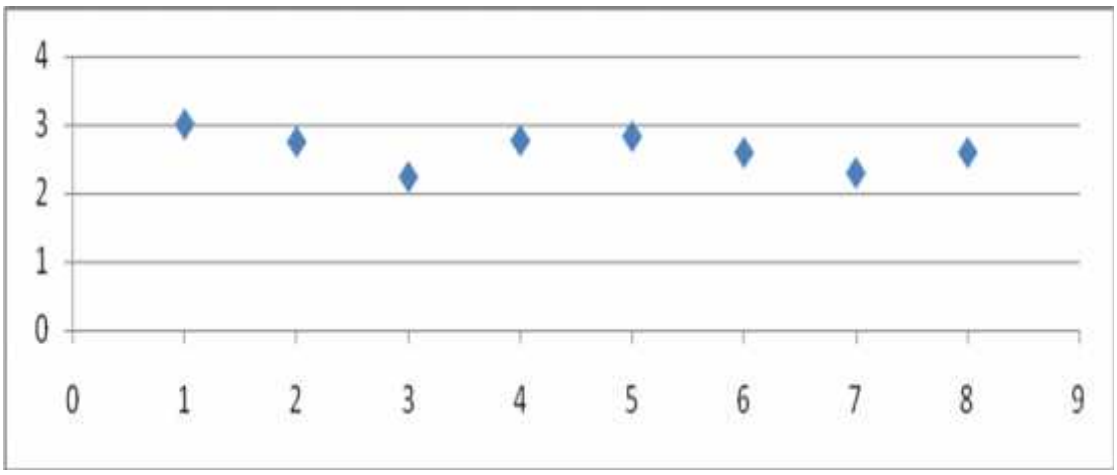

تحليل معطيات الجدول رقم (03): يبين الجدول مستوى البعد الاقتصادي ،حيث نلاحظ قيمة المتوسط العام للبعد قدر بـ 2.62 وهو اقل من التقدير المحايد والمقدر بـ3.00 ونلاحظ ان متوسط درجات العبارات تراوح بين 2.23 و3.00 اي كل المتوسطات اقل من او تساوي التقدير المحايد وكان التقييم العام ضعيفا وهو ما يؤكده التمثيل في الشكل رقم (01)، وكانت الانحرافات المعيارية متقاربة مما يدل على تقارب وجهات النظر في كل العبارات .

14-2- البعد الاجتماعي:

جدول رقم (04): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات البعد الاجتماعي

العبارات	المتوسط الحسابي للعبارات	القرار	الانحراف المعياري	المتوسط العام للبعد	القرار
يذكر المعهد باهمية تحقيق خدمات تنافسية وفق معايير علمية	1,9608	ضعيف	1,14823	2.17	ضعيف
يفتح لكم المعهد فضاء لتحقيق رغبات المجتمع	1,7059	ضعيف	,83172		
تفتح لكم الادارة فرص للتاهيل وتحسين المستوى	2,9216	ضعيف	1,27817		
تقوم ادارة المعهد بتنظيم دورات تفاعلية مع المحيط الاجتماعي والاصغاء لحاجاته لغرض التنمية المستدامة	1,7059	ضعيف	,72922		
تراعي ادارة المعهد مبأ العدالة في اسناد المهام والمكافآت	2,3529	ضعيف	1,11038		
يوفر المعهد متطلبات الامن والسلامة اثناء ادائكم لمهامكم	2,1373	ضعيف	1,21687		
يملك المعهد استراتيجية حول توفير الصحة الجوارية والطب الوقائي للاساتذة/العمال	2,8039	ضعيف	1,11390		
المعهد يهتم بالخدمات الاجتماعية بمستوى نوعي	1,8431	ضعيف	,92461		

الشكل رقم (02): يبين توزيع متوسطات عبارات البعد الاجتماعي

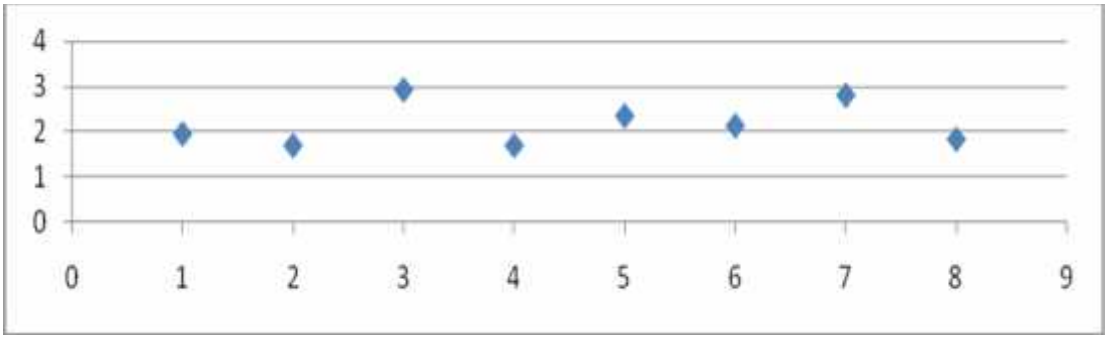

تحليل معطيات الجدول رقم (04): الظاهر من خلال معطيات الجدول ان المتوسط العام للبعد قدر بـ 2017 وهو اقل من الدرجة المحايدة ،وكانت متوسطات العبارات كلها اقل من 3.00 وهي تتراوح بين 1.70 و 2.92 وبتقييم ضعيف خصوصا العبارات 02 و 04 من هذا البعد، مع تسجيل تباين في الانحرافات المعيارية الا انها منخفضة مما يدل على ضعف تقييم البعد وهو ما يؤكده التمثيل في الشكل رقم (02).

14-3- البعد البيئي:

جدول رقم (05): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات البعد البيئي

العبارات	المتوسط الحسابي للعبارات	القرار	الانحراف المعياري	المتوسط العام للبعد	القرار
تقوم ادارة المعهد بالتركيز جودة العمل وفق مبدأ المحافظة على المحيط البيئي	2,7059	ضعيف	,72922	2.19	ضعيف
تملك ادارة المعهد سياسة للمحافظة على البيئة ومواردها في استعمال المرافق دون التقليل من جودة العمل/تدريس	2,2941	ضعيف	1,02556		
تقوم ادارة المعهد بتنظيم نشاطات جانبية للتحسيس بالمخاطر البيئية المرتبطة بوظيفتكم	1,6275	ضعيف	,74728		
تقوم ادارة المعهد بتوجيه الموارد البشرية لضمان ادارة بيئية سليمة	1,8235	ضعيف	,99410		
تتبع ادارة المعهد اجراء حماية المحيط البيئي بالتنظيف وتقليل النفايات	2,5098	ضعيف	1,20619		

الشكل رقم (03): يبين توزيع متوسطات عبارات البعد البيئي

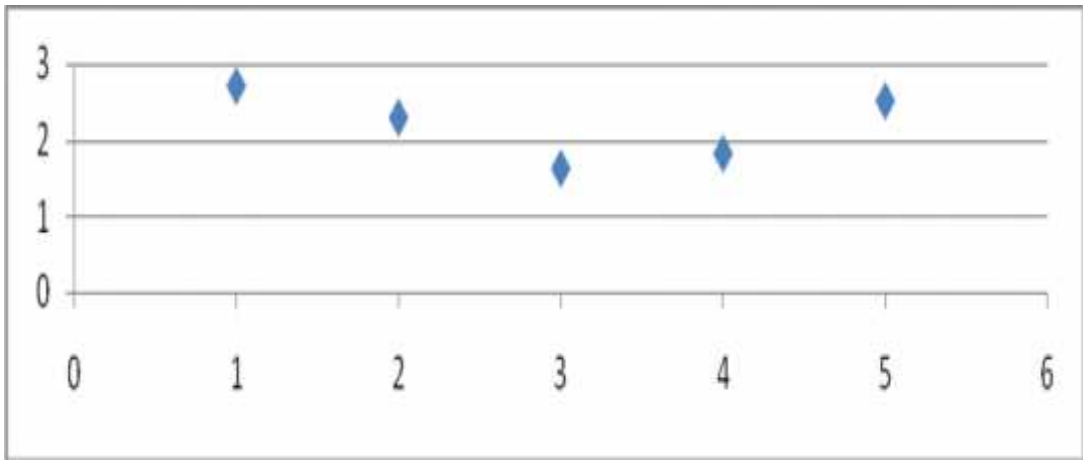

تحليل معطيات الجدول رقم (05): من خلال قيم الجدول المتعلق بمعطيات البعد البيئي نلاحظ ان المستوى ضعيف في قيم متوسطات كل القيم وهو ما انعكس على المتوسط الحسابي للمتوسط العام للبعد والذي قدر حسب الجدول بـ 2.19 مع انحرافات معيارية منخفضة في كل العبارات وهو ما يؤكد ضعف تقدير البعد البيئي وهو ما يوضحه التمثيل البياني حسب الشكل رقم (03) .

من خلال التقييم في مختلف الأبعاد وبالرجوع للمتوسط العام للاستبيان والذي قدر بـ 2.35 وهو اقل من الدرجة المحايدة في سلم التقدير، وعليه فان تقييم الاستبيان يؤكد بضعف تقدير ابعاد التنمية المستدامة ككل لدى عناصر العينة .

خاتمة

من خلال تحليل النتائج المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة وفق الخدمات التي تقدم للأساتذة والموظفين على مستوى المؤسسة الجامعية، وهذا باستعمال استمارة تتكون من مجموعة عبارات موزعة على الابعاد الأساسية للتنمية المستدامة، تبين لنا ان كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كانت ضعيفة ولم تتعدى المستوى المتوسط في كل العبارات وعليها كان المتوسط العام ضعيف، وهو ما من شئنه ان ينعكس على الوضع السائد في المؤسسة من حيث ظروف العمل والتدريس، وتكون نتائجه على المدى المتوسط والبعيد سلبية على مردود العناصر الفاعلة والمستفيدين كالطلبة بالدرجة الأولى، ولما كانت التنمية المستدامة ذات آفاق طويلة المدى فإنها تتطلب مناخ عمل يستجيب للمؤشرات الأساسية لها، وهذا حسب العناصر المشار إليها في العنصر 10 لجودة التعليم العالي، وهذا بالرغم من الترسانة القانونية التي تم طرحها في الواقع والتي حاولت الدولة من خلالها خلق مناخ ملائم لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة وهذا ربما يرجع الى غياب آليات تطبيق مناسبة على ارض الواقع.

المراجع:

1- علي مهران. (2001). العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة. القاهرة: مؤتمر 21/19 شباط2001.

2- عوض الحداد. (1993). الاوجه المكانية للتنمية الاقليمية. الاسكندرية: دار الاندلس.

3- محمد غنايم. (2001). دمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي. القدس: معهد الابحاث التطبيقية اريج.

4- نجاة النيش. (2001). الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

5- خالد مصطفى قاسم. (2007). ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ضل العولمة المعاصرة. القاهرة: جامعة الدول العربية .

6- عبدالله خبابة و رابح بوقرة. الوقائع الاقتصادية،العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة. الاسكندرية: الجامعة.

7- مراد ناصر. (2010/06/26). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل، ع16, م(02) ص157-131

8- ماجدة ابو زنط ،عثمان محمد غنيم. (2010). التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها . عمان: دار الصفاء.

9- الجريدة الرسمية. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (2001– 2003 – 2007 – 2012)

10- UNESCO Higher education in the twenty-first contry) (9 Octobr 1998).

11- العبادي هشام. (2008). ادارة التعليم الجامعي. الاردن: مؤسسة الوراق للتوزيع والنشر.

12- فليح حسن خلف. (2007). اقتصاديات التعليم وتخطيطه. الاردن: عالم الكتاب الحديث.

13- حمودخضر كاضم. (2002). ادارة الجودة وخدمة العملاء. عمان: دار المسيرة.

14- اخلاص محمد عبدالحفيظ ومصطفى حسين باهي. (2002). طرق البحث العلمي والتحليل الاحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية. القاهرة،مصر: مركز الكتاب للنشر.